

كما أن وزارة الخدمة المدنية غير قادرة على حماية البيانات من أي اختراق عبر الشبكة. والشئ الأكثر خطورة هو أن النظام الحالي غير قادر على كشف العمالة الوهمية لأن نظام البصمة والصورة غير مرتبط مع برمجيات الحضور والانصراف لدى كافة المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى أن قواعد البيانات تلك غير متكاملة مع قواعد بيانات الموظفين الأخرى أو قواعد المرتبات والأجور.

الإزالة الفعلية للموظفين المزدوجين والوهميين من الخدمة المدنية. وأقر التقرير بأن سعة النظام الحالي وعمره ثمان سنوات تعد غير كافية للتعامل مع حجم القوى العاملة الحالية في القطاع العام التي تبلغ تقريباً 1,2 مليون موظف، حيث صمّم لتسجيل 500 ألف موظف فقط.

كتب/ المحرر الاقتصادي كشف تقرير صادر عن «الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات» أن تطبيق وزارة الخدمة المدنية نظام البصمة والصورة المحدث، يمكن أن يؤدي إلى توفير ما يزيد على 200 مليون دولار سنوياً من تكلفة المرتبات والأجور، وذلك من خلال



مبادرة المؤتمر والتحالف مخرج من الأزمة

اقتصاديون: المؤتمر حريص على تخفيض سعر البترول والديزل لتخفيف معاناة المواطنين

دولار. وقال التقرير إن حصة الحكومة من إجمالي كمية الصادرات النفطية بلغت 2,3 مليون برميل في يونيو بقيمة 259,9 مليون دولار. أما فيما يتعلق بالإنتاج المخصص للاستهلاك المحلي فقد بلغ 1,7 مليون برميل في نفس الفترة. ولاحظ التقرير انخفاض الإنتاج المخصص للاستهلاك المحلي خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وعزا ذلك إلى الأعمال التخريبية التي يتعرض لها أنبوب نقل النفط الخام، ما يؤثر على الكمية المتاحة للاستهلاك المحلي ويضطر الحكومة إلى استخراج كميات كبيرة من المشتقات النفطية من الخارج لمواجهة الطلب المتزايد عليها.

صندوق النقد الدولي أي 300 مليون دولار شهرياً. وكان الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أعلن لدى ترؤسه اجتماعاً استثنائياً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، أن هناك لجنة متخصصة لدراسة مقترحات المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وغيرها، للبناء عليها والتوصل إلى اتفاق في إطار الاصطفاف الوطني. وكان البنك المركزي اليمني ذكر في تقرير «التطورات النقدية والمصرفية» لشهر يونيو، أن قيمة واردات اليمن من المشتقات النفطية بلغ خلال الفترة يناير- يونيو ما قيمته 1,3 مليار دولار. وأشار إلى أنه قام بتغطية العملة الأجنبية بقيمة «مصابي عدن»، إذ بلغت قيمتها 185,3 مليون

أن المؤتمر وحلفاءه ركزوا في وضع حل وسط ومقبول في سعر المشتقات بحيث تبايع بالسعر العالمي وأن تتحمل الدولة تكاليف النقل من الميناء إلى المحافظات وكذلك عمولة المحطات وغيرها. وأكدوا أن ما تشهده اليمن من أزمة سياسية واقتصادية غير مسبوق منذ قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية في 30 يوليو الماضي، ليرتفع سعر البنزين بنسبة 60% والديزل بنسبة 95% يتطلب دراسة مبادرة المؤتمر والأخذ بما يتم الاتفاق عليه فهي حل وسط. وتساءل مراقبون اقتصاديون عن مصير الفوروات المالية وإلى أين تذهب، خاصة إذا كان مقدار الدعم للمشتقات النفطية الذي كانت تتحمله الدولة يقدر بحوالي 10 ملايين دولار يومياً وفقاً لتقديرات

النظر في الجرة السعرية للمشتقات النفطية والاكتفاء بالسعر العالمي لمادتي البنزين والديزل وتحمل الدولة لاي تكاليف داخلية بما فيها النقل وغيرها. الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض السعر الحالي لمادتي البنزين والديزل وتخفيف الأعباء على المواطنين. وقال اقتصاديون لـ «الميثاق» إن ما يميز مبادرة المؤتمر وحلفاؤه أنها شددت على ضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارة جادة وشاملة تقوم بها الحكومة القادمة. كما أنها وضعت بديلاً منطقياً للمطلب المتمثل في تراجع الحكومة عن قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، بحيث أنه يجب تخفيف الأعباء على المواطنين ورفع المعاناة عنهم جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وهكذا يتضح

كتب/ المحرر الاقتصادي مثلت مبادرة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، رؤية واقعية كونها قدمت حلولاً موضوعية وبدائل عملية، إذا ما قارناها بالمبادرات التي طرحها الحزب الاشتراكي اليمني أو التنظيم الحدودي الشعبي الناصري. ونصت المبادرة في بندها الأول على «تشكيل حكومة شرابة وطنية تلبى تطلعات المواطنين على أن تتولى الحكومة الجديدة تنفيذ منظومة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية الجادة والشاملة وبما يخدم مصالح المواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم». فيما ركز بندها الثاني على «إعادة



بالأرقام.. الجرعة «الإخوانية» قاتلة للشعب

نضع بالأرقام حقائق تكشف بشاعة الفساد الذي اقترفه «الإخوان المسلمون» بالمال العام وتحويله إلى فيد وغنيمة لكبار عتاولتهم في عملية نهب منظمة، يفترض أن يثور الشعب ضدهم ويستعيد أمواله المنهوبة في خزائنهم.

نضع بالأرقام بعضاً من تلك الأموال المنهوبة التي تريد حكومة الوفاق أن يتحمل المواطنون الفقر والجوع لتغطي بها عن فضائح وفساد قيادة «الإخوان»، من خلال جرعة قاتلة للشعب في دفاع قدر عن حفنة من المجرمين والمهربين واللصوص..

«الميثاق» تنشر بعض هذه الأرقام:

جميل الجعدي

361 مليوناً صرفها وزير الإدارة المحلية لشراء سيارات

673 ملياراً ضاعت في دهاليز المالية

بعهد الإخواني صخر الوجيه

191 ملياراً فقدت بوزارة الوزير الإخواني سميع

25 ملياراً ضاعت بمكتب الوزير الإخواني الأشول

1530 لبننة من أراضي الدولة أجراها باسندوة لجامعة أخوانيه بثمن بخس

ياسر الرعيني تحت غطاء التحضير للمؤتمر الوطني للشباب في أغسطس عام 2013م.

12- الجرعة قاتلة لأن وزير الإدارة المحلية صرف 361 مليون ريال مخصصة لبناء مدارس لشراء عشر سيارات وفقاً للنائب طعيمان الذي قدم استدعاءً لمساءلة وزير الإدارة المحلية منتصف نوفمبر 2013م.

13- الجرعة قاتلة بدليل أن وزارة المالية جاءت على رأس قائمة أكثر الوزارات فساداً واختلاسات برصيد 673 مليار ريال، تلتها وزارة الكهرباء (الإخوانية) أيضاً بـ 191 ملياراً ثم وزارة التربية بـ 25 ملياراً حسب تقرير «صحافيون لمناهضة الفساد لعام 2013م».

الاعمال عبد المجيد السعدي صاحب شركة «أجرىكو» وشقيق القيادي «الأخواني» وامين عام مساعد حزب (الإصلاح) د. محمد السعدي، عقد شراء بطاقة «دون مناقصة» لتوليد 136 ميجاوات وهو أكبر عقد في تاريخ وزارة الكهرباء التي تديرها قيادات «إصلاحية» والتي رفعت خلال الأشهر الأولى من عمر الحكومة فاتورة شراء الطاقة المستأجرة من «5» ملايين دولار شهرياً إلى «10» ملايين دولار شهرياً، كما رفعت قيمة العقود الديزل من مليار و«117» مليون ريال شهرياً إلى مليارين و«634» مليون ريال شهرياً.

7- الجرعة قاتلة.. لأن وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي يديرها الأمين العام المساعد لـ «الإصلاح» د. محمد السعدي أوقفت سحب المخصصات المرصودة لمشاريع مؤسسة الكهرباء الممولة خارجياً ضمن البرنامج الاستثماري والفروض والمنح والمساعدات والبالغ (251) مليار ريال. 8- الجرعة قاتلة لأن رئيس الوزراء بدد أموال الشعب في تبرعات وهبات لمؤسسات مدنية غير قانونية وجمعيات حزبية تحت مسميات خيرية وجامعات خاصة، ومنها تبرعه في إبريل 2012م بأكثر من 170 مليون ريال لجمعية الإصلاح الخيرية وما تسمى بمؤسسة وفاء وجامعة القرآن الكريم!

9- الجرعة قاتلة حتى بأمرأة أن رئيس الوزراء محمد باسندوة استباح المال العام ووجه في 23 أكتوبر 2012م بتأجير مساحة 1530 لبننة من أراضي الدولة في أمانة العاصمة لجامعة العلوم والتكنولوجيا لمدة 99 سنة مقابل إيجار سنوي يبلغ مليوناً و858 ألفاً و250 ريالاً فقط ولاغير.

10- والجرعة قاتلة لأن رئيس الوزراء وجه بتجنيد 20 ألف من مليشيات (الإخوان) وأولاد الأحمر من كانوا في ساحة التحرير عام 2011م والذين نزلوا لإسقاط حكومة (المؤتمر) واعتماد درجاتهم الوظيفية وضمهم إلى قوائم قوات الفرقة الأولى مدرع لعام 2012م.

11- الجرعة قاتلة لأن رئيس الوزراء محمد باسندوة استنزف خزينة الدولة في هبات ومنافع شخصية، حيث وجه بصرف أكثر من 120 مليون ريال لقيادي إخواني هو

8 مليارات اعفاء الحكومة لشركة حميد الأحمر

200 مليون صرفتها الحكومة لجامعة الزنداني

320 ألف دولار صرفتها المالية للقيادي الاصلاحى قحطان

170 مليوناً تبرع بها باسندوة لجمعية الاصلاح

20 ألف مجند جديد من مليشيات «الإخوان»

120 مليوناً منحها باسندوة للإخواني ياسر الرعيني

ريال. 5- ولأن وزارة المالية وجهت بصرف شيك بمبلغ «320» ألف دولار أمريكي بتاريخ 2012/5/2م للقيادي محمد قحطان، وصاحب نظرية إسقاط نظام (المؤتمر) عبر الزحف إلى غرف نوم (المؤتمريين) مقابل قيمة 30% من صفقة مخازن شحن ميناء الحديدة.

6- رئيس الوزراء محمد باسندوه بدد أموال الشعب في عقود شراء الطاقة، حيث وجه بالأمر المباشر بمنح رجل

1- الجرعة التي أقرتها حكومة باسندوة في عيد الفطر برفع سعر الدبة البنزين من 2500 ريال إلى 4000 ألف ريال والدبة الديزل من 2000 ريال إلى 3900 ريال، هي جرعة (إخوانية) قاتلة ومهما قيل افتراءً إنها كانت محبوسة في ادراج حكومة المؤتمر الشعبي العام السابقة..

واحتا (ثوار الدفع المسبق) نزلنا الساحة في 2011م عشان نسقط حكومة المؤتمر المعرقل للجرعة.. وعشان نفلت أسر الجرعة المحبوسة، واطلقنا يوم العيد نفرح الشعب.. (شفتهم كيف يعاقبون الشعب جماعباً ويستغفونهم ويستخفون به...!!)

2- أيوه.. أيوه زعموا أنها جرعة مؤتمرية لكن كانت (نحيلة) وهزيلة وضعيفة، 100 ريال أو 150 ريالاً.. وعشان كذا نزل الإخوان الساحة لإسقاط حكومة المؤتمر التي كانت دبة البنزين في عهدنا بـ (1500) ريال فقط.. لكن ماشاء الله علينا احنا «الإخوان» اسقطنا حكومة الجرات الخفيفة وكافأنا الشعب بجرعة أولية ضخمة عام 2012م حين رفعا سعر الدبة البنزين من 1500 ريال إلى 2500 ريال والديزل من 1000 ريال إلى 2000 ريال، ولم يقابل هذه الزيادة ريالاً واحداً في مرتبات الموظفين.

3- بوقاحة يقولون: ما بلا هي جرعة مؤتمرية.. وحتى بأمرأة أن رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة والذي جاء إلى السلطة عبر صندوق الانتخابات، وبعد «5» أيام من تشكيل حكومته قام بإعفاء شركة «سبافون» للهاثف النقال والمملوكة للقيادي الإخواني حميد الأحمر من نحو «8» مليارات ريال ضرائب مستحقة على الشركة للشعب اليمني، هذا غير ضرائب الثلاثة الإعوام الأخيرة.

4- «الجرعة مؤتمرية»، هكذا قد قالت توكل وشوقي القاضي خلاص وزد قالوا أنها ضرورية لتمويل الخزينة العامة للدولة، وتوفير مرتبات الموظفين للشهر المتبقية، لأن رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، أنفق مرتبات الموظفين وكلها لجامع جامعة الإيمان عشان الناس يصلوا، وذلك حينما وجه بصرف «200» مليون ريال من الخزينة العامة للدولة لجامعة الإيمان المملوكة للقيادي الشيخ عبد المجيد الزنداني كدفعة أولى من إجمالي تكلفة الرحلة الأولى من مشروع الجامع المقدره كلفته الإجمالية بنحو «4» مليارات